



Journal of Educational and
Psychological Research

مجلة البحوث التربوية والنفسية

Journal homepage: <https://jperc.uobaghdad.edu.iq>

ISSN: 1819-2068 (Print); 2663-5879 (Online)



تطور مبادئ الردع: مقارنة اجتماعية – نفسية

مها عبد الكريم زبيد*¹ وسعد عبيد علوان السعيد²

^{1,2} كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

معلومات المقالة

المخلص

تاريخ المقالة:
الاستلام: 10، كانون الأول 2025
إجراء التعديلات: 25، كانون الأول 2025
قبول النشر: 12، كانون الثاني 2026
النشر على الإنترنت: 1، نيسان 2026

الكلمات المفتاحية:

الردع
مبادئ الردع
البعد الاجتماعي للردع
البعد النفسي للردع

يقدم البحث قراءة تحليلية في تطور مبادئ الردع من خلال مقارنة اجتماعية-نفسية تنطلق من فرضية مفادها أن الردع لم يعد يُفسر حصراً بمنطق توازن القدرات العسكرية، بل بوصفه عملية تفاعلية تتشكل داخل بيئة اجتماعية وسياسية، وتُحسم نتائجها في المجال الإدراكي لدى الخصوم والجمهور الداخلي. وتفترض الدراسة كذلك أن تطور مبادئ الردع ارتبط بتعاظم أهمية المتغيرات غير المادية—مثل الشرعية والتماسك المجتمعي—في تحويل القدرة إلى مصداقية، ثم المصداقية إلى قناعة مانعة للسلوك العدائي. يهدف البحث إلى ضبط مفهوم الردع وبيان شروط فاعليته، ولا سيما وضوح الأهداف والخطوط الحمراء، إدراك الخصم للقدرة والإرادة، توافر المصداقية، وفاعلية الاتصال الاستراتيجي. كما يتتبع تحولات مبادئ الردع وتصنيفاته وموجاته الفكرية. ويبرز البحث أن الهوية والشرعية والتماسك والتعبئة تمثل موارد ردعية غير مادية تعزز القدرة على الصمود وتدعم الإرادة السياسية، بينما يفسر البعد النفسي دور الصورة الذهنية والسمعة وسوء الإدراك في نجاح الردع أو فشله، بما في ذلك احتمالات سوء التقدير والتصعيد غير المقصود. منهجياً، يعتمد البحث المنهج الاستنباطي مدعوماً بالأسلوب الوصفي-التحليلي في عرض المفاهيم وتفكيك العلاقات بينها، للوصول إلى نتائج في أن الردع يتطلب تكاملاً بين القوة والموارد غير المادية.

المقدمة

لم يعد الردع في صورته المعاصرة نتاجاً لتوازن القدرات العسكرية فحسب، بل أصبح عملية مركبة تتشكل داخل بيئة اجتماعية وسياسية، وتحدد نتائجها بدرجة كبيرة في المجال النفسي الإدراكي لدى الخصوم والجمهور الداخلي على السواء. فالقوة لا تُقاس فقط بما تمتلكه الدولة من وسائل الإكراه، وإنما أيضاً بقدرتها على تحويل هذه الوسائل إلى معنى سياسي وإدراكي يرسخ في وعي الطرف الآخر ويؤثر في حساباته قبل وقوع الفعل العدائي.

في هذا السياق، تصبح الهوية الوطنية والشرعية السياسية والتماسك الداخلي عناصر ردعية لا تقل أهمية عن القدرات الصلبة. فكلما كانت الجبهة الداخلية أكثر تماسكاً، وكانت القيادة أكثر شرعية وقدرة على التعبئة، ازداد وزن التهديد في إدراك الخصم، وتقلصت احتمالات اعتقاده بإمكانية انتزاع تنازل عبر الضغط أو الاستنزاف. وعلى العكس، قد يفرغ الانقسام الداخلي

أو تآكل الثقة بالحكومة التفوق العسكري من أثره الردعي، لأن الخصم قد يراهن على ضعف الإرادة السياسية أو محدودية قدرة المجتمع على تحمل التكاليف.

كما أن البعد النفسي للردع يسلط الضوء على دور سوء الفهم والتحييزات الإدراكية واختلاف الثقافات الاستراتيجية في تفسير الإشارات. فقد تُقرأ الرسائل الردعية بصورة مغايرة لما تقصده الدولة، ما يزيد احتمالات سوء التقدير والتصعيد غير المقصود. لذلك يُفهم الردع المعاصر بوصفه تفاعلاً بين القوة المادية وأدوات التأثير الاجتماعي-النفسي، حيث تُدار السمعة والرسائل والشرعية والتعبئة بوصفها مكونات تأسيسية لنجاح الردع أو فشله.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في أنه يقدم معالجة تفسيرية تتجاوز المقاربات التقليدية التي تختزل الردع في البعد المادي، عبر

* Corresponding author.

E-mail address: maha.abdulkarim@copolicy.uobaghdad.edu.iq

DOI: 10.52839/0111-000-089-010

This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).



الردع، وثانيًا شروط فاعلية الردع. ثم ينتقل المطلب الثاني إلى بيان تطوّر مبادئ الردع وتحولاته. أما المطلب الثالث فيُعالج الأبعاد الاجتماعية والنفسية للردع من خلال محورين: أولاً البعد الاجتماعي للردع، وثانيًا البعد النفسي للردع.

المطلب الأول

مفهوم الردع وشروط الفاعلية

أولاً: مفهوم الردع

يعود استخدام الردع إلى العصور القديمة، حين لجأت الدول إلى إظهار القوة لثني الخصوم عن الاعتداء عبر رفع كلفة الهجوم. ومع تطوّر مفاهيم الحرب والأمن، تطوّر مفهوم الردع وتعددت مبادؤه وتكامل اطاره المفاهيمي بشكل تدريجي، وقد شهد المفهوم تحولاً نوعياً خلال الحرب الباردة، إذ أدت الثورة التكنولوجية وظهور الأسلحة النووية إلى جعل الردع— خصوصاً الردع النووي— الإطار المركزي لإدارة التنافس بين القطبين، ويهدف إلى منع قوة معادية من اتخاذ قرار باستخدام أسلحتها أو منعها من الاقدام على فعل، أو رد فعل، إزاء موقف معين (هويدي 1987، 31). وقد اكتسب الردع أهمية أكبر بعد ظهور أسلحة الدمار الشامل، إذ تحول من مجرد تكتيك إلى إستراتيجية شاملة للأمن القومي، تقوم على التهديد باستخدام القوة دون اللجوء الفعلي إليها، وتسعى إلى منع الحروب، ولاسيما الحروب النووية، عبر ترسيخ قناعة الخصم بعدم جدوى العدوان (Awaru et al. 2022، 147).

ويُعدّ المؤرخ اليوناني (ثوسيديديس) من أوائل الذين أشاروا إلى الردع في إطار الواقعية، إذ رأى أن المعتدي يقرر خوض الحرب لأنه لا يثنيه الخوف ويرى أن الميزة التي سيحصل عليها من الحرب ستكون أكبر من التكاليف. مما يجعل التحدي الرئيس هو جعل كلفة الحرب قادرة على ردع الطرف المهاجم (Lorenz 2017، 22). ومع تطوّر التفكير العسكري، برزت صياغات أوضح للمفهوم، كما في تعريف الجنرال أندريه بوفر "Andre Bouvre" الذي عرفه على أنه: "منع دولة معادية من اتخاذ قرار باستخدام أسلحتها أو منعها من العمل أو الرد إزاء موقف معين باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات التي تشكل تهديداً كافياً حيالها..." (بوفر 1970، 31)، هذا التعريف ربط الردع بالجانب العسكري بالدرجة الأساس إذ شكلت الأسلحة بمختلف أنواعها فكرًا أُلزم المهتمين بالشأن العسكري والاستراتيجي البحث عن آليات واستراتيجيات لمواجهة خطورة انعكاسات ظاهرة التسلح.

ارتبط المفهوم، خلال الحرب الباردة، بالتهديد بالرد العسكري، ولاسيما النووي، لمنع الهجمات العسكرية المباشرة، وهو ما عبر عنه باحثون مثل غلين سنايدر وألكسندر جورج وريتشارد سموك، الذين ركّزوا على حسابات الكلفة والمنفعة في سلوك الخصم. ومع تطوّر الدراسات الاستراتيجية، أصبح الردع يُفهم بوصفه أداة سياسية—عسكرية تستند إلى عنصرين متلازمين: القدرة على إيقاع خسائر جسيمة بالخصم، والإرادة لاستخدام هذه القدرة. (Awaru et al. 2022، 146)

يمثل الردع مفهوماً مركباً تتداخل فيه الاستراتيجية والنظرية والمبدأ. فهو إستراتيجية عندما يتحول إلى إطار إرشادي عملي لصناع القرار والقادة، يُستخدم في إدارة الأمن على المستويين المحلي والدولي، من خلال احتواء الصراعات أو منعها،

إبراز دور العوامل الاجتماعية والنفسية في بناء المصدقية. كما يسهم في توضيح كيفية تأثير التماسك المجتمعي والشرعية السياسية والإدراك الجمعي في قابلية الدولة على التهديد أو الصمود، وفي كيفية تلقي الخصوم لإشارات الردع ضمن اختلافات ثقافية ونفسية قد ترفع احتمالات سوء التقدير والتصعيد غير المقصود.

هدف البحث

يهدف البحث إلى: تحديد الأسس المفاهيمية للردع ومبادئه من زاوية اجتماعية-نفسية. وتحليل أثر عوامل الشرعية والتعبئة والهوية والتماسك الداخلي في تعزيز أو إضعاف المصدقية الردعية. وتفسير دور الإدراك والخوف والصورة الذهنية وسوء الفهم في نجاح الردع أو فشله. واستخلاص دلالات تطوّر مبادئ الردع في ظل تعدد الفواعل وتغير طبيعة التهديدات.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الآتي:

إلى أي مدى أسهمت العوامل الاجتماعية والنفسية في تفسير تطوّر مبادئ الردع وفعاليتها، مقارنة بالتفسيرات التي تركز على توازن القدرات المادية؟ ويتفرع عن ذلك تساؤلات فرعية:

1. كيف تؤثر الشرعية السياسية والتماسك المجتمعي والخطاب الهوياتي في بناء المصدقية الردعية؟
2. ما دور الإدراك والصورة الذهنية والخوف من العواقب في تشكيل حسابات الخصم؟
3. متى يفشل الردع رغم توافر القدرة، وما علاقة ذلك بسوء التقدير والاختلافات الثقافية؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تطوّر مبادئ الردع لم يكن محصلةً لتطور القدرات العسكرية وحدها، بل ارتبط على نحو حاسم بالعوامل الاجتماعية والنفسية؛ إذ إن الردع يصبح أكثر فاعلية عندما تتوافر للدولة شرعية داخلية وتماسك اجتماعي يرفعان كلفة التراجع، وتستطيع في الوقت نفسه إدارة الرسائل وبناء صورة ذهنية ومصدقية تُقنع الخصم بإمكان تنفيذ التهديد وإرادة تنفيذه، بينما يؤدي ضعف هذه العوامل أو سوء إدراكها إلى تقويض الردع حتى مع وجود تفوق مادي.

منهج البحث

يعتمد البحث المنهج الاستنباطي بوصفه ملائماً لطبيعة البحث، إذ ينطلق من الأطر النظرية العامة للردع—ولا سيما مقاربات الردع بوصفه عملية إدراكية—لاشتقاق تفسير يبرز أثر المتغيرات الاجتماعية والنفسية في تطوّر مبادئ الردع. كما يُوظف الأسلوب الوصفي-التحليلي في عرض المفاهيم الأساسية، وتحليل العلاقات بينها داخل العملية الردعية.

الهيكالية

يتكوّن هيكل البحث من ثلاثة مطالب؛ يتناول المطلب الأول مفهوم الردع وشروط فاعليته، عبر محورين هما: أولاً مفهوم

ووفقاً للقاموس العسكري لوزارة الدفاع الروسية، يُعرّف الردع الاستراتيجي بأنه نظام من التدابير العنيفة (العسكرية) وغير العنيفة (غير العسكرية)، يُستخدم تدابير الردع الاستراتيجي بشكل مستمر في زمن السلم، ليس فقط للردع، ولكن أيضاً للاحتواء، وفي زمن الحرب لإدارة تصعيد النزاع. تشمل التدابير غير العسكرية السياسية والمعلوماتية والدبلوماسية والقانونية، والاقتصادية، والأيدولوجية، والتقنية. بينما تشمل التدابير العسكرية استعراض القوة العسكرية، وزيادة الاستعداد للحرب، ونشر القوات، وتنفيذ أو تهديد تنفيذ ضربات فردية، بما في ذلك الأسلحة النووية (Miljković and Marjanović 2023، 34).

وهكذا يتضح أن الأساس النظري الذي يُبنى عليه الردع هو التهديد باستخدام القوة التي تصبح عاملاً حاسماً في إقناع الخصم بالامتناع لإرادة الطرف الذي يهدد بها، والامتناع عن فعل غير مرغوب. وعليه؛ يعتمد الردع على التهديد باستخدام القوة العسكرية، ولا ينطوي على الاستخدام الفعلي لها، بهدف تخويف الخصم، وزرع القنعة لديه بالقدرة على الاقتصاد منه، دون أن تتحول النيات إلى فعل. وهذا الحد الفاصل بين التهديد باستخدام القوة واستخدامها الفعلي هو الذي يشكل معنى الردع وكيونته (البيهي 2019، 128).

ثانياً: شروط فاعلية الردع

تبيّن الأدبيات أن نجاح الردع لا يتحقق بصورة تلقائية، بل يعتمد على توافر مجموعة من الشروط ويمكن تلخيص أهم هذه الشروط في (Osinga and Sweijs 2021، 23-25):

أ- مستوى دافع المعتدي: يمثل دافع الخصم نقطة الانطلاق في تقييم احتمال نجاح الردع أو فشله. فكلما كانت الدولة غير راضية عن الوضع القائم أو شعرت بأن مصالحها مهددة وجودياً، ارتفعت احتمالات اندفاعها نحو العدوان، كما حدث مع اليابان عام ١٩٤١، والعراق عام ١٩٩٠، إذ قد يصبح الردع شبه مستحيل عندما يقتنع المعتدي بأن الهجوم هو السبيل الوحيد لحماية مصالحه الحيوية من الاخطار والتهديدات.

ب- وضوح أهداف الردع وحدود السلوك المرفوض: يتطلب الردع تحديداً لما تسعى الدولة الرادعة إلى منعه، وما الإجراءات التي ستخذيها عند انتهاك خطوطها الحمراء. ويُعد الغموض في الهدف أو الوسيلة أحد أبرز أسباب فشل الردع، كما ظهر في حالة كوريا عام ١٩٥٠.

ت- إدراك المعتدي لقدرة الدولة الرادعة وإرادتها: لا يتحقق الردع إلا إذا اقتنع الخصم بأن الدولة الرادعة قادرة ومستعدة لتنفيذ تهديداتها. ومن ثم، فالعبرة ليست في امتلاك القدرة فحسب، بل في إدراك الخصم لوجود تلك القدرة وقابلية استخدامها.

إلى جانب الشروط أعلاه، تؤكد الأدبيات على شروط أخرى تُعد أساساً في فاعلية الردع (النداوي 2006، 52-55):

أ- القدرات: تشمل مجموع الإمكانيات العسكرية والتقنية واللوجستية التي تسمح بإيقاع خسائر فادحة بالخصم عند لجوئه إلى عمل عدائي. وكلما كانت القدرات أكثر تنوعاً واستمرارية ومرونة، ازدادت جدية التهديد. ويمثل الردع النووي المثال الأبرز على ذلك.

وتوجيه سلوك الخصوم عبر رفع تكلفة الإقدام على العدوان (البيهي 2019، 130)، ويُعد الردع نظرية حين يُناقش في إطاره المفاهيمي، بوصفه مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحاول تفسير كيفية عمل التهديد وكيف يستجيب له الفاعلون، ونجاحه مرتبط بمدرجات الأطراف المعنية وقدرتها على فهم التهديدات وتفسيرها (مزوزي 2018، 17.18). أما الردع كمبدأ فيرتبط بتطور طبيعة التهديدات والتحولات التي أعادت تشكيل وظائف الردع وحدوده، بما يعكس ديناميكية المفهوم وفق طبيعة التهديدات وتوازنات القوة.

وقد أبرز (توماس شلينج) أهمية استراتيجية الردع بوصفها مهارة تقوم على عدم استعمال القوة العسكرية لثني الاطراف عن الدخول في مواجهة مباشرة، ورغم أن الكثير من الباحثين ربطوا إعادة ظهور الردع بظهور الأسلحة النووية، فإن التاريخ يثبت أن جنوره أقدم بكثير، إذ استخدمت الدول عبر الزمن الجيوش والتحالفات والتهديدات لردع الخصوم (مزوزي 2018، 36). فالردع بمفهومه التقليدي العسكري يقوم على الاحتفاظ بالقوة العسكرية لإجبار الدولة المعادية على عدم القيام بأعمال عسكرية ضدها (السعيد والفيلي 2023، 117).

ومع تطور مفهوم القوة، اكتسب الردع جوانب غير عسكرية، ليُعرف بأنه: "توظيف لوسائل القوة عن طريق التهديد باستخدامها لضمان اوضاع لا يرغب الطرف الرادع أن تتغير، لأنها تتوافق مع أهداف سياسته العليا أو تنسجم معها" (العساف 2008، 30).

وتعددت تعريفات الردع في الأدبيات الحديثة؛ فعرفه بول روبنسون "Paul Robinson" في كتابه (قاموس الأمن الدولي) على أنه: "استراتيجية نفسية الهدف منها صرف طرف ثان عن الإقدام على تصرف ما بإقناعه بأن تكاليف ذلك التصرف تفوق فوائده. وهو ينطوي على التهديد بالأذى وليس على تنفيذه" (روبنسون 2009، 89)، فيما جمع (مازن الرمضاني) بين البعدين السياسي والعسكري في تعريفه للردع على أنه: "استراتيجية سياسية ذات أدوات عسكرية تنطوي على اساس ربط السياسة الخارجية بالتخطيط العسكري" (الرمضاني 1991، 361)، بمعنى آخر ان الردع كسياسة ينصرف إلى نقل موقف معين، أو نية إلى الخصم من أجل العدول عن فعل باشر به، أو الابتعاد عن نية القيام بفعل لا يرضيه الطرف المُهدد، وهو كاستراتيجية يسعى إلى توظيف وسائل القوة عن طريق التلويح باستخدامها؛ لضمان اوضاع لا يرغب الطرف الرادع أن تتغير، ذلك لأنها تتوافق وتنسجم مع أهداف سياسته العليا. والا سيكون الثمن في شكل أضرار غير محتملة، تفوق أي مكاسب يمكن تحقيقها مادياً أو سياسياً".

يتصل الأمر إلى حد كبير بعناصر نفسية وانفعالات إنسانية أولية؛ غير أن إسقاط هذه الانفعالات على مستوى الفاعلين الحكوميين يجري ضمن إطار أكثر تعقيداً، تحكمه طبيعة الدولة كمؤسسة، وتشابك مصالحها، وما تفرضه الحسابات السياسية وخبرة صناعة القرار. مضافاً إليها المخاطر المرتبطة ببقاء الدولة، فضلاً عن الأسلحة النووية في هذا المزيج، يجعل من الردع مفهوماً غاية في التعقيد، لكنه أيضاً مفهوم يحمل مضامين مرنة وقابلة للتحوّل بشكل كبير (مجموعة مؤلفين 2021، 3).

واسعة ومتعددة الأدوات لضبط سلوك الخصم في أكثر من مجال، الردع المحدود (Limited Deterrence) الذي يركز على ردع سلوك محدد أو تهديد واحد ضمن نطاق ضيق.

الاتجاه الثالث: التصنيف وفق طبيعة الأثر يشمل الردع المباشر (direct deterrence) تهديد دولة لخصم محدد لمنعه من القيام بفعل يمس مصالحها، والردع غير المباشر (indirect deterrence)، استخدام الردع لحماية طرف ثالث كالحلفاء والشركاء مثل ردع الولايات المتحدة للدول العربية لصالح (إسرائيل).

الاتجاه الرابع: التصنيف وفق القدرات ويقسم الردع إلى الردع الأحادي (Nnilateral Deterrence) عندما يمتلك طرف واحد القدرة على التهديد دون قدرة مقابلة للطرف الآخر، والردع المتبادل (mutual deterrence) عندما يمتلك الطرفان قدرة متوازنة تعزز إمكانية التهديد المتبادل، كما في الردع النووي خلال الحرب الباردة.

الاتجاه الخامس: التصنيف وفق أدوات التطبيق ينقسم إلى الردع بالعقاب، الذي يقصد به تهديد الخصم بالقوة، في العلاقات الدولية، تجلى هذا من خلال فرض العقوبات على المعتدي بمستوى يكفي لثنيه والآخرين عن العدوان، ولكن ينبغي التعامل بحذر مع العقوبات. وكما توضح حالتنا ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، فإن العقوبات الصارمة يمكن أن تدفع الدول إلى المزيد من أعمال الحرب (Lorenz 2017, 24)، والردع بالحرمان: يقوم على تهديد الطرف الآخر بحرمانه من المزايا والمصالح التي يمنحها له، أو يقوم بالتأثير على الأطراف الأخرى لحرمانه من المصالح التي تُقدم له (المريخي 2022، 31)، الردع بالاطمئنان: إرسال رسائل طمأنة بأن إجراءات الدولة دفاعية وليست هجومية، لتقليل دوافع التصعيد لدى الخصم (المريخي 2022، 32). أما الردع بالإغراء: تعزيز الردع عبر مزيج من التهديد والحوافز لتشجيع الخصم على الامتثال، كما في بعض تسويات ما قبل النزاعات إلا ان البعض ينظر الى تقديم الحوافز على انه علامة على الضعف وقد يشجع الخصم على السعي إلى تعظيم مكاسبه (Lorenz 2017, 27-26)

الاتجاه السادس: التصنيف وفق البعد الاجتماعي-القانوني ويتضمن الردع العام الذي يقوم على توجيه العقوبة والإنذار إلى الجميع لمنع تقليد الفعل غير المشروع، ويهدف لخلق عادات طويلة الأمد تقيد السلوك العدواني (الشمري 2021، 4)، ان جزءاً من هدف الردع العام هو تقليل الحاجة إلى الردع الفوري - لخلق تأثيرات رادعة تصبح راسخة لدرجة أن التردد في الهجوم يصبح عادة، فقد يمر المعتدي المحتمل بفترات طويلة دون أن يغيره اتخاذ إجراءات عنوانية نتيجة للردع العام (Osinga and Sweijjs 2021, 18)، كذلك الردع الخاص الذي يركز على ردع فاعل محدد عبر عقوبات موجهة مباشرة إليه لمنعه من تكرار السلوك. ويمكن القول بأن الردع الخاص هو نتيجة، ويؤدي إلى الردع العام، أي لا بد من تطبيق العقوبة على الجاني التي هي ردع خاص لكي نستطيع تحقيق

ب- المصادقية: لا يكفي امتلاك القدرة دون أن يقتنع الخصم بأن الطرف الرادع عازم فعلاً على استخدامها عند الضرورة. فالمصادقية هي جوهر الإدراك الردعي، إذ تزرع في ذهن الخصم يقيناً بأن التهديد ليس مجرد إعلان سياسي، بل التزام قابل للتنفيذ.

ت- الاتصالات: تُعدّ قنوات الاتصال الفعالة عنصراً مهماً لنجاح الردع، إذ من خلالها تُنقل الرسائل والتهديدات والضوابط بين الأطراف بدقة ووضوح. فالردع يفشل عندما تكون الإشارات غامضة أو قابلة للتأويل، أو عندما يسيء الخصم فهم نيات الطرف الرادع وقدراته.

فالردع الناجح هو محصلة تفاعل المقدره وصدق النيات لتنفيذ التهديد وتحويله إلى عقاب. يضاف إلى ذلك قناعة الخصم، واستجابته لطبيعة التهديد فهي تكون في الاتصال (لتوصيل التهديد) والمصادقية (بتحول التهديد إلى فعل) والعقلانية (الخصم يقوم بحسابات عقلانية للريح والخسارة). وهذه الثوابت تُشكل في أدها الوظيفي وحدة متكاملة ذلك أن غياب إحداها قد ينتج عنه فشل الردع في تحقيق أهدافه. ومن ثم، لا ينطوي الردع على الاستخدام الفعلي للقوة؛ لأنه تهديد بها وليس استخدامها لها، وتزايد فعاليته إذا أدرك الخصم الخطوط الحمراء التي ستسفر عن تنفيذ التهديد الرادع، وهو ما يتطلب حسن التواصل بين الخصوم (البيهي 2019، 130).

مما سبق يتضح ان الردع يمثل عملية تفاعلية مركبة، تنجح عندما تتكامل شروطها وتعمل بوصفها وحدة واحدة؛ إذ إن أي اختلال قد يؤدي إلى فشل الردع أو تحول العلاقات نحو الصراع.

المطلب الثاني

تطور مبادئ الردع

شهد مفهوم الردع تطوراً مع بدايات القرن الحادي والعشرين، نتيجة التحولات في النظام الدولي، وبخاصة بعد هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي لفترة من الزمن، وفتح أفقاً أمام توظيف الردع في المجالات السياسية والاقتصادية والسيبرانية والهجينة، الأمر الذي جعل فهم الردع يتطلب التمييز بين أنواع مبادئه وطرق تفعيله في بيئات مختلفة، ويُقصد بالمبدأ هنا: القاعدة النظرية التي تفسر كيفية عمل الردع وتحدد منطلقاته الأساسية، وهي قواعد تتسم بالثبات النسبي، وتسمح ببناء تصنيفات متعددة وفقاً لاختلاف المناهج التحليلية. ويمكن عرض أبرز الاتجاهات كما يأتي (العليوي 2021، 28-29):

الاتجاه الأول: التصنيف وفق الهدف يقسم الردع بحسب الغاية إلى الردع الدفاعي (Defensive Deterrence) الذي يهدف إلى منع الخصم من تغيير الوضع الراهن أو القيام بعمل عدائي، والحفاظ على السلم والاستقرار، الردع الهجومي (Offensive Deterrence) الذي يسعى إلى إكراه الخصم على تعديل سلوك أو وضع قائم، أو منعه من اكتساب قدرة تهدد الدولة مستقبلاً، بما يشمل الردع الوقائي.

الاتجاه الثاني: التصنيف وفق مستوى الشمول يتضمن الردع الشامل (comprehensive deterrence) الذي يعتمد قدرة

الردع العام، فإن ذلك يحقق ليس فقط معاقبة مرتكب الجريمة، وإنما يتعدى ذلك إلى ردع الآخرين من ارتكاب الجريمة (الشمري 2021، 4).
ارتبط تطور مبادئ الردع بتطور مفهوم الردع ذاته، الذي مرّ بعدة موجات عكست التحولات الفكرية والاستراتيجية في فهم طبيعة التهديد واستخدام القوة. ويمكن النظر إلى هذه الموجات بوصفها مراحل متعاقبة، لكل منها سياقها التاريخي واستجابتها الخاصة للتهديدات السائدة في حقيقتها، تمثلت الموجة الأولى في الكتابات المبكرة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ولا سيما إسهامات باحثين بريطانيين وأمريكيين مثل برنارد برودي، الذين تعاملوا مع السلاح النووي بوصفه ظاهرة غير مسبوقة في العلاقات الدولية. وقد جاءت هذه الكتابات كردّ فعل أكاديمي على إدخال السلاح النووي إلى معادلات القوة. أما الموجة الثانية، فقد برزت خلال خمسينيات القرن العشرين في ظل التطور التكنولوجي العسكري وبداية الصراع النووي الثنائي. وشكّلت مبادئ الردع في هذه المرحلة انعكاساً لواقع الثنائية النووية، وإن اختلف إدراكها بين القوتين العظميين؛ إذ نظر إليها الاتحاد السوفيتي بوصفها انتقالاً إلى توازن تهديد متبادل، في حين رأت فيها الولايات المتحدة تراجعاً عن وضع التفوق النووي الأحادي (لزر 2020، 264-270).

أولاً: البعد الاجتماعي للردع

يتمثل البعد الاجتماعي للردع في مجموعة القيم، والمعايير، والبنى الاجتماعية والسياسية التي تحكم سلوك الدول داخل النظام الدولي. فالدولة لا تعمل في فراغ، بل ضمن شبكة من العلاقات والتحالفات والالتزامات الدولية التي تؤثر في قراراتها الردعية. وتؤدي الهوية الوطنية، والمكانة الدولية، وصورة الدولة في النظام العالمي دوراً محورياً في تحديد مدى مصادقية تهديداتها وقدرتها على الردع.

أن النظرية البنائية في العلاقات الدولية تنطلق من مجموعة افتراضات تؤكد الطابع الاجتماعي للنظام الدولي، إذ تفترض أن سلوك الدول لا يفهم بمعزل عن السياق الاجتماعي الذي تعمل ضمنه. فالبنائية تتخذ موقفاً مغايراً للنظريات الوضعية من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مثل المصلحة الوطنية والهوية والأمن القومي، إذ ترفض التعامل مع هذه المفاهيم بوصفها معطيات ثابتة، وتؤكد أنها نتاج تفاعل اجتماعي مستمر بين الفاعلين. وفي هذا الإطار، لا تقتصر القوى الفاعلة على الدولة فقط، بل تشمل أيضاً المنظمات الدولية وغير الحكومية، التي تسهم عبر تفاعلها في إنتاج المعاني والقيم المنظمة للسلوك الدولي. وتنطلق البنائية من اعتبار بنية النظام الدولي بنية اجتماعية تتكوّن من منظومة من القيم والقواعد والمعايير المشتركة، والتي تؤثر بدورها في تشكيل هوية الدول وتحديد مصالحها وأنماط سلوكها. فالدول، وفق هذا المنظور، لا تتصرف فقط استناداً إلى حسابات القوة المادية، بل وفق ما يفرضه الإطار الاجتماعي من توقعات ومعايير تحكم ما يُعد سلوكاً مقبولاً أو مرفوضاً دولياً (المصري 2014، 317-318).

كما تؤكد البنائية أن النظام الدولي ليس كياناً ثابتاً، بل هو عملية اجتماعية مستمرة من البناء وإعادة البناء، تنتج عن التفاعل المتبادل بين الفاعلين وهذه البنية نفسها. فالعالم، من منظور بنائي، حالة متغيرة باستمرار، تُعاد صياغتها من خلال الممارسات الاجتماعية والخطابات والقيم السائدة، وليس واقعاً نهائياً مفروضاً على الدول دون قدرتها على التأثير فيه. وفي السياق نفسه، يرفض البنائيون الافتراضات الوضعية التي تفترض وجود قوانين حتمية تحكم الظواهر الاجتماعية والسياسية بمعزل عن إرادة الفاعلين، مؤكداً أن الفعل السياسي نتاج تفاعل اجتماعي واع، وأن الدول قادرة على التأثير في محيطها من خلال إعادة تعريف القواعد والمعايير الناظمة للسلوك الدولي (المصري 2014، 317-318).

وانطلاقاً من ذلك، يرى البنائيون أن سلوك الدول، بما في ذلك سلوكها الردعي، يتحدد في ضوء العلاقات الاجتماعية التي تنخرط فيها، والتفاعل مع بنية النظام الدولي بوصفها إطاراً اجتماعياً من القيم والقواعد. فالسياسة الدولية، وفق هذا التصور، لا تُختزل في منطوق القوة والمصلحة فقط، بل تحكمها

الردع العام، فإن ذلك يحقق ليس فقط معاقبة مرتكب الجريمة، وإنما يتعدى ذلك إلى ردع الآخرين من ارتكاب الجريمة (الشمري 2021، 4).

ارتبط تطور مبادئ الردع بتطور مفهوم الردع ذاته، الذي مرّ بعدة موجات عكست التحولات الفكرية والاستراتيجية في فهم طبيعة التهديد واستخدام القوة. ويمكن النظر إلى هذه الموجات بوصفها مراحل متعاقبة، لكل منها سياقها التاريخي واستجابتها الخاصة للتهديدات السائدة في حقيقتها، تمثلت الموجة الأولى في الكتابات المبكرة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ولا سيما إسهامات باحثين بريطانيين وأمريكيين مثل برنارد برودي، الذين تعاملوا مع السلاح النووي بوصفه ظاهرة غير مسبوقة في العلاقات الدولية. وقد جاءت هذه الكتابات كردّ فعل أكاديمي على إدخال السلاح النووي إلى معادلات القوة. أما الموجة الثانية، فقد برزت خلال خمسينيات القرن العشرين في ظل التطور التكنولوجي العسكري وبداية الصراع النووي الثنائي. وشكّلت مبادئ الردع في هذه المرحلة انعكاساً لواقع الثنائية النووية، وإن اختلف إدراكها بين القوتين العظميين؛ إذ نظر إليها الاتحاد السوفيتي بوصفها انتقالاً إلى توازن تهديد متبادل، في حين رأت فيها الولايات المتحدة تراجعاً عن وضع التفوق النووي الأحادي (لزر 2020، 264-270).

وفي إطار الموجة الثالثة، اتجه الفكر الاستراتيجي إلى تحليل تعقيدات البيئة الدولية وتآكل التوازن التقليدي، إلى جانب التطورات التقنية في منظومات الأسلحة النووية. وأسفر ذلك عن مراجعة جزئية لعقيدة التدمير المتبادل المؤكد، سواء عبر تبني مفاهيم الردع الموسع والحرب النووية المحدودة، أو من خلال تعزيز أنظمة الدفاع الصاروخي بهدف تحقيق الردع القائم على أساس قدرة البقاء. وقد مثلت هذه المرحلة تحوّلاً نوعياً من ردع يعتمد على التفوق الكمي إلى ردع أكثر تعقيداً تحكمه التقنية، والكلفة، وإدارة التصعيد (لزر 2020، 264-270).

يبدو العالم اليوم وكأنه يواجه موجة رابعة، فقد تبلورت منذ تسعينيات القرن العشرين في ظلّ تغيير المشهد العالمي، وركّزت على الردع غير المتمائل، وتعدّد الفاعلين، وامتداد التهديدات إلى مجالات جديدة كالفضاء والفضاء السيبراني. وقد أفضى ذلك إلى بروز مفهوم الردع العابر للمجالات، الذي يقوم على استخدام أدوات التهديد في مجال معين لمنع أفعال في مجال آخر، فضلاً عن إثارة تطوّر تقنيات الذكاء الاصطناعي تساؤلات جديدة حول مستقبل نظرية الردع وممارساتها (Spiegeleire and others 2020, 26)، إذ يقوم الردع على تهديدات تختلف عن تلك التي سادت خلال المراحل السابقة. فبينما انحصرت الموجات الثلاث الأولى، ولا سيما في حقبة الحرب الباردة، في علاقات ردعية متناظرة بين دول قومية، وتركّزت على منع التصعيد في إطار مواجهات رسمية تقليدية أو نووية، برزت الموجة الرابعة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لتتبلور بشكل أوضح عقب أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ (Keršanskas 2020, 10)

المطلب الثالث

الأبعاد الاجتماعية والنفسية للردع

لم يعد الردع في العلاقات الدولية قائماً على امتلاك القدرات

إعلامية/سياسية، إلى رفع الجاهزية العسكرية وإظهار بعض القدرات بصورة انتقائية. والهدف الاجتماعي لهذا السلم هو تحقيق أمرين متلازمين: أولاً، تهيئة المجتمع لقبول إجراءات الاستعداد والتصعيد إن لزم؛ وثانياً، التأثير في إدراك الخصم عبر إظهار أن القيادة تملك سنداً داخلياً وقدرة على الاستمرار، بما يقلل من احتمالات المغامرة لدى الطرف الآخر (Cheng 184-184) 2021

وعليه، فإن البعد الاجتماعي للردع يبيّن أن الردع الحديث لم يعد عملية عسكرية خالصة، بل أصبح منظومة متعددة المستويات تتداخل فيها الهوية، والشرعية، والتعبئة الوطنية مع عناصر القوة الصلبة. فكلما نجحت الدولة في بناء سردية داخلية متماسكة وإدارة الإدراك العام، ازدادت مصداقية تهديداتها وقدرتها على الصمود؛ الأمر الذي يرفع فعالية الردع، ويمنح صانع القرار مرونة أكبر في إدارة الأزمات ضمن بيئة دولية تتسم بتعدد الفاعلين وتزايد الضغوط النفسية والاجتماعية المصاحبة للصراع

ثانياً: البعد النفسي للردع

يقوم البعد النفسي للردع على حقيقة أن الردع، في جوهره، ليس توازناً مادياً للقوة بقدر ما هو عملية ذهنية تستهدف التأثير في إدراك الخصم وحساباته. فالغرض من الردع يتمثل في ترسيخ قناعة لدى الطرف الآخر بأن كلفة السلوك العدائي—بما تحمله من خسائر متوقعة ومخاطر تصعيد—ستفوق أي مكاسب محتملة، الأمر الذي يدفعه إلى الامتناع عن الفعل قبل وقوعه. ومن ثم فإن نجاح الردع يتوقف على ما يصل إلى عقل الخصم من إشارات وقدرات، وعلى الطريقة التي يفسر بها تلك الإشارات ضمن منظومته القيمية وخبرته السياسية والنفسية. في هذا الإطار، تبرز الصورة الذهنية للدولة بوصفها عنصراً نفسياً حاسماً. فحسن الاستعداد وإدارة الأزمات بطريقة منظمة يساهمان في بناء انطباع عن دولة متماسكة وفاعلة، وبمنعان تشكل صورة سلبية عن الضعف أو الارتباك؛ وهذه الصورة لا تؤثر في الجمهور الداخلي فحسب، بل تمتد إلى الخارج، لأن الخصوم يراقبون درجة تماسك الدولة واستعدادها لتحمل الكلفة، ويستدلون منها على مستوى الجدية والقدرة على الاستمرار. لذلك تُعد السمعة—أي “كيف تُرى الدولة”—جزءاً من مواردها النفسية التي تعزز أو تضعف تأثير التهديد (الشاعر 2019، 26).

أما المصداقية فهي الأساس للأثر النفسي للردع؛ إذ لا يكفي امتلاك القدرة العسكرية ما لم يقتنع الخصم بأن الدولة عازمة على استخدامها عند الضرورة. فكل غموض يفتح مجالاً للشك ويقلص الوزن النفسي للتهديد، في حين يعزز الثبات واتساق الخطاب والسياسات منسوب اليقين لدى الخصم بأن التهديد قابل للتنفيذ (النداوي 2006، 55). وتزداد المعضلة تعقيداً في حالات الردع الموسع؛ إذ قد يثق المعتدي بأن الدولة ستدافع عن نفسها، لكنه يشك في استعدادها لتحمل المخاطر دافعاً عن طرف ثالث، ما يستدعي إجراءات سياسية وعسكرية ورسائل واضحة لرفع مصداقية التعهدات وتقليص مساحة الشك (Osinga and Sweijts 2021، 23-25).

وتطرح أدبيات الردع جدلاً بين تصورين: تصور "الردع السهل" الذي يفترض عقلانية الخصم واستجابته المتوقعة

أيضاً مبادئ اجتماعية مثل السيادة وعدم التدخل، التي تشكل ضوابط سلوكية للدول، حتى وإن جرى خرقها في بعض الحالات، إذ إن مخالفة القاعدة لا تنفي وجودها ولا أثرها في توجيه السلوك الدولي (المصري 2014، 324-325).

يعد الاستعداد المجتمعي امتداداً للاستعداد للدولة، خصوصاً في مواجهة التهديدات غير التقليدية مثل الأوبئة، أو سيناريوهات استخدام أسلحة الدمار الشامل، ازدادت قوة وتأثير الرؤساء الأمريكيين منذ الحرب العالمية الثانية، إذ غالباً ما تُتخذ قرارات كبرى بدعم من رأي عام يشعر بوجود تهديد خارجي، وفي مثل هذه الظروف يميل المجتمع الأمريكي للاصطفاف خلف الرئيس بوصفه الضامن لأمنه القومي (دخيل 2019، 152). أي يسهم الرأي العام الداخلي والنخب في تشكيل سياسات الردع، إذ إن قبول المجتمع الداخلي بكلفة الردع، يعد عنصراً في استعداد الدولة للالتزام بتهديداتها، كلما ازداد التماسك الاجتماعي والثقة بالقيادة السياسية، تعززت مصداقية الردع، في حين يؤدي الانقسام الداخلي إلى إضعاف القدرة الردعية، مهما بلغت القدرات العسكرية.

وقد ظهر جانب من هذا الاستعداد في حملات التوعية، خصوصاً في مناطق مثل لوس أنجلوس، حيث نُفذت برامج تدريبية حول كيفية التعامل مع سيناريو انفجار نووي صغير، وتنظيم لقاءات Town Hall لتقليل الهلع وإعطاء إرشادات مباشرة للسكان (Levin 2014، 165)

المعادلة الردعية، خاصة في البيئات عالية المخاطر مثل المجال النووي، تحتاج إلى جبهة داخلية متماسكة تقبل كلفة الاستعداد، وتستوعب خطاب التهديد، وتمنح القيادة هامشاً سياسياً للتصرف؛ لذلك يصبح المجتمع—بقيمه وهوياته ووسائله الإعلامية—جزءاً من بنية الردع نفسها، ففي الحالة الروسية، يبرز توظيف خطاب هوياتي يدمج بين فكرة الحضارة الأوراسية والمرجعية الأرثوذكسية بوصفه آلية اجتماعية لإنتاج المعنى السياسي وتوحيد المجال الداخلي. هذا الخطاب لا يعمل فقط على تعزيز الشرعية، بل يساعد على إعادة تأطير التنوع القومي داخل الدولة—حيث توجد أقليات كبيرة إلى جانب القومية الروسية السائدة—بوصفه تنوعاً يمكن احتواؤه داخل سردية مصير حضاري مشترك. وبهذا يتحول التنوع من عامل قابل للتسييس والانقسام إلى رصيد تعبوي: يرفع منسوب الولاء، ويقوّي الثقة بالدولة، ويبرز السياسات الخارجية بوصفها دفاعاً عن الهوية والنفوذ. كما يُقدّم الصراع مع الغرب في هذه السردية على أنه ليس مجرد تنافس مصالح، بل مواجهة وجودية مع محاولات اختراق ثقافي وسياسي، بما يعزز استعداد المجتمع لتحمل تبعات العقوبات، والتعبئة، وتكاليف الصراع الطويل—وهي عناصر جوهرية لاستدامة الردع (محفوظ 2018، 36).

أما في الحالة الصينية، فيتجسد البعد الاجتماعي للردع عبر توظيف التعبئة الوطنية والإعلام الموجه كأداة لصناعة التوافق الداخلي، وتحديد سقف الاستجابة الشعبية للأزمات، وتوجيه الانتباه الجمعي نحو أولوية الأمن القومي. هنا لا يقتصر الإعلام على تبرير السياسات، بل يشارك في بناء صورة الردع وإرسال رسائل محسوبة للداخل والخارج. وتستثمر الصين ما يمكن تسميته بمنطق سلم الردع بوصفه تصوراً يدمج بين مستويات متدرجة: من تشكيل الرأي العام، وإطلاق رسائل

الردع—ولا سيما القدرة والمصادقية والاتصال—تظل ضرورية، لكنها لا تكتمل دون ركيزتين: الشرعية والتماسك والتعبئة بوصفها قاعدة اجتماعية تسند الإرادة السياسية، والإدراك والصورة الذهنية والسمعة بوصفها آليات نفسية تحدد كيفية تلقي التهديد وتفسيره. وفي ضوء ذلك، يصبح تطوير مبادئ الردع في البيئة المعاصرة رهيناً بالقدرة على الموازنة بين أدوات القوة ومنظومات التأثير غير المادي، وتقليل احتمالات سوء التقدير، وبناء مصادقية مستدامة تمنع التصعيد وتحد من الانزلاق نحو المواجهة.

الاستنتاجات

1. إن تطوّر مبادئ الردع يعكس انتقال الردع من منطق توازن القوة إلى منطق إدارة الإدراك، إذ تصبح كيفية فهم الخصم للتهديد مساوية في الأهمية لامتلاك وسائل التهديد.
2. تركز فاعلية الردع على ثلاثية مترابطة: القدرة، والمصادقية، والاتصال؛ وأي اختلال في أحدها يرفع احتمالات فشل الردع أو سوء الحسابات.
3. يُعدّ التماسك الداخلي والشرعية موارد ردعية غير مادية؛ فهي تمنح القيادة هامشاً سياسياً للصدوم وتحدّ من رهان الخصم على الاستنزاف أو تفكك الجبهة الداخلية.
4. يتحدد البعد النفسي للردع عبر عناصر: الصورة الذهنية، السمعة، إدراك الإرادة، والخوف من العواقب؛ لذلك قد تقشل سياسات الردع رغم تفوق القدرات عند ضعف المصادقية أو غموض الرسائل.
5. يوضح الجدول بين الردع السهل والردع الصعب أن افتراض العقلانية الكاملة غير كافٍ؛ لأن اختلاف القيم والثقافات الاستراتيجية والتحيزات الإدراكية قد يغيّر تفسير الإشارات ويزيد فرص سوء التقدير.
6. يتكامل البعد الاجتماعي والنفسي: فالإدراك النفسي للتهديد يتأثر بالسياق الاجتماعي والشرعية والهوية، بينما تُسهم الصورة الذهنية والسمعة في إعادة تشكيل هذا السياق؛ ومن ثمّ فإن الردع الأكثر فاعلية هو الذي يحقق اتساقاً بين الرسالة الردعية والبنية الاجتماعية الداخلية

المراجع العربية:

- [1] هويدي، أمين حامد. 1987. الصراع العربي الإسرائيلي بين الردع التقليدي والردع النووي. الطبعة الثانية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- [2] بوفر، أندريه. 1970. الردع والاستراتيجية. ترجمة أكرم ديربي. بيروت: دار الطليعة.
- [3] البهي، رعدة. 2019. "الردع في بيئة دولية متغيرة: مراجعة نظرية الردع وأنماطه في الأدبيات الغربية." مجلة العلوم الاجتماعية 47 (3). الكويت: جامعة الكويت.
- [4] مزوزي، عبلة. 2018. استراتيجية الردع وانعكاساتها على الواقع الإقليمي والدولي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة إيران. أطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر.
- [5] السعيد، سعد عبيد علوان، ورياض فاضل محمد الفيلى. 2023. "الأمن الوطني: دراسة نظرية في الأبعاد والأهداف والمرتكزات." مجلة المعهد، العدد 15. النجف: معهد العلمين للدراسات العليا.
- [6] العساف، سوسن. 2008. استراتيجية الردع والعقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

لحسابات الكلفة والعائد، وتصور "الردع الصعب" الذي يرى أن الردع ليس آلية تلقائية، بل يتحدد وفق طبيعة الخصم وقيمه وتصوراته للمخاطر وبنية القرارية. باختلاف أنماط القيادة وتباين الدوافع والأهداف قد يؤديان إلى سوء تفسير الإشارات الردعية أو التقليل من جدتها، بما يفضي إلى فشل الردع القائم على التهديد وحده. لذلك تدعو المقاربات الأكثر تعقيداً إلى تنويع أدوات الردع وتوفير خيارات تصعيد مدروسة وقدرات أكثر مرونة، مع تعزيز عناصر الحماية والدفاع لتقليل الخسائر المحتملة إذا أخفق الردع، وهو ما يرفع منسوب الثقة النفسية في القدرة على الصدوم ويقوي الرسالة الردعية (Payne، 2020، 38-39)

ويتمد هذا المنطق إلى المجالات الجديدة، وفي مقدمتها الردع السيبراني؛ إذ يقوم أيضاً على التأثير النفسي في الخصم عبر إقناعه بأن الهجمات السيبرانية ستواجه بدافع فعال أو برد انتقامي مؤلم، أو أن فوائد الهجوم لن تبرر تكاليفه. غير أن الفضاء السيبراني يضيف تحديات نفسية إدراكية خاصة، مثل الغموض وصعوبة الإسناد وسرعة التغيير، ما يجعل بناء المصادقية أكثر تعقيداً ويضعف أهمية الجاهزية المؤسسية ووضوح سياسات الاستجابة (البهي 2017، 52).

تلعب العوامل الإدراكية—كالتصورات المتبادلة، وسوء الفهم، والتحيزات النفسية لدى القادة—دورًا بالغ الخطورة في نجاح الردع أو انهياره. فالخطاب السياسي، والعقائد العسكرية المعلنة، والعروض العسكرية، والسلوك الرمزي كلها أدوات لإرسال إشارات؛ لكنها قد تُقرأ بطرق مختلفة تبعاً للاختلافات الثقافية والنفسية بين القيادات، ما يزيد احتمالات سوء التقدير والتصعيد غير المقصود. وعليه، فإن البعد النفسي للردع يؤكد أن الردع ليس معادلة يقينية، بل عملية احتمالية شديدة الحساسية للإدراك، تتطلب إدارة دقيقة للرسائل والسمعة والمصادقية ضمن بيئة دولية تتزايد فيها التهديدات وتتوغل فيها أنماط الفاعلين والسلوك الاستراتيجي.

مما سبق فإن البعد الاجتماعي والنفسي يتكاملان في تشكيل السلوك الردعي للدول، إذ إن الإدراك النفسي للتهديد يتأثر بالسياق الاجتماعي والسياسي الذي تعمل فيه الدولة. فالردع يكون أكثر فاعلية عندما تتسجم الرسائل الردعية مع القيم الاجتماعية السائدة، وتتسجم مع صورة الدولة وهويتها الاستراتيجية. وفي المقابل، قد يؤدي تجاهل هذه الأبعاد إلى فشل الردع، حتى في ظل تفوق عسكري واضح.

وعليه، فإن فهم الأبعاد الاجتماعية والنفسية للردع يعد أمراً ضرورياً لتحليل سلوك الدول النووية وغير النووية، ولا سيما في ظل بيئة دولية تتسم بعدم اليقين، وتزايد مخاطر سوء الحسابات، وارتفاع احتمالات التصعيد غير المقصود.

الخاتمة

لم يعد الردع يُفهم بوصفه نتيجة آلية لتوازن القدرات العسكرية، بل بوصفه عملية تفاعلية تُبنى داخل سياقات اجتماعية وسياسية، وتُحسم في المجال الإدراكي—النفسي لدى الخصم والجمهور الداخلي. وقد أظهر التحليل أن تطوّر مبادئ الردع ارتبط بتوسع ميادين الصراع وتعدد الفاعلين وتزايد الغموض، بما جعل الأبعاد الاجتماعية والنفسية جزءاً بنوياً من الردع، لا عنصراً ثانوياً ملحقاً به. كما بينت الدراسة أن شروط فاعلية

- [6] De Spiegeleire, Stephan, et al. 2020. Reimagining Deterrence: Towards Strategic (Dis)Suation Design. The Hague: Hague Centre for Strategic Studies (HCSS).
- [7] Keršanskas, Vytautas. 2020. Deterrence: Proposing a More Strategic Approach to Countering Hybrid Threats. Stockholm: European Centre of Excellence for Countering Hybrid Threats.
- [8] Levin, Robert M. 2014. "Nuclear Preparedness Through a National Pre-event Public Information Campaign." In Nuclear Terrorism and National Preparedness. Berlin: Springer.
- [9] Cheng, Dean. 2021. "An Overview of Chinese Thinking About Deterrence." In Osinga and Sweijjs, NL ARMS: Netherlands Annual Review of Military Studies 2020. Berlin: Springer.
- [10] Payne, Keith B. 2020. "The Great Divide in US Deterrence Thought." Strategic Studies Quarterly. Air University Press.
- [7] الرمضاني، مازن. 1991. السياسة الخارجية. بغداد: منشورات جامعة بغداد.
- [8] مجموعة مؤلفين. 2021. نظريات الردع النووي. لبنان: مركز الاتحاد للأبحاث والتطوير.
- [9] الندائي، أياد طارق عبد المجيد. 2006. الانتشار النووي والخيارات الاستراتيجية للقوى الصغرى: نموذج جنوب آسيا. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- [10] العلباوي، سماح مهدي صالح. 2021. "الردع الصاروخي الفلسطيني بين التفوق النوعي وتوازن الرعب الاستراتيجي." مجلة حمورابي للدراسات، العدد 39. بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
- [11] المريخي، صقر سعيد. 2022. استراتيجية الردع الإسرائيلية بين النجاح والفشل والتآكل منذ عام 1948 إلى الآن. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.
- [12] الشمري، عياد عسويد. 2021. "تطبيق عوامل الردع العام على مرتكبي جرائم القتل العمد في المملكة العربية السعودية." المجلة العربية للدراسات الأمنية 37 (1). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- [13] لزهر، عبد العزيز. 2020. "استراتيجية الردع النووي بين التصورات التقليدية وتحولات ما بعد الحرب الباردة." مجلة البحوث القانونية والسياسية 2 (15). جامعة باتنة، الجزائر.
- [14] المصري، خالد. 2014. "النظرية البنائية في العلاقات الدولية." مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية 30 (2). دمشق: جامعة دمشق.
- [15] دخيل، محمد حسن. 2019. "النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية وإشكاليات دور الرئيس." مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد 39. جامعة الكوفة.
- [16] محفوظ، رسول. 2018. الأمن الوطني الروسي بين الفرص والتحديات. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- [17] الشاعر، عبد الله عبد الحميد. 2019. تقييم استعداد المعلمين للكوارث في المدارس الحكومية الحدودية لمدينة رفح. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية بغزة.
- [18] البهي، رعدة. 2017. "الردع السيبراني: المفهوم والإشكاليات والمتطلبات." مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الأول.

المراجع الأجنبية:

- [1] Awaru, A. Octamaya Tenri, et al. 2022. "Deterrence as a Nuclear Strategy: A Cold War-Era Study." GNOSI Journal 5 (1).
- [2] Lorenz, Wojciech. 2017. "The Evolution of Deterrence: From Cold War to Hybrid War." The Polish Quarterly of International Affairs, no. 2. Warsaw: Polish Institute of International Affairs.
- [3] Robinson, Paul. 2009. Dictionary of International Security. Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research.
- [4] Miljković, Milan Đ., and Zoran M. Marjanović. 2023. "The Strategic Deterrence Measures of the Russian Federation: Terminology, Definitions and Some Aspects of Implementation in the Ukraine Conflict in 2022." Vojno delo.
- [5] Osinga, Frans, and Tim Sweijjs, eds. 2021. NL ARMS: Netherlands Annual Review of Military Studies 2020. Berlin: Springer.



Journal of Educational and Psychological Research

Journal homepage: <https://jperc.uobaghdad.edu.iq>

ISSN: 1819-2068 (Print); 2663-5879 (Online)



Journal of Educational and Psychological Research

The Evolution of Deterrence Principles: A Socio-Psychological Approach

Maha Abdulkareem Zainel*¹ and Saad A. Alwan Alsaiedy²

^{1,2} College of Political Sciences, University of Baghdad, Baghdad, Iraq.

ARTICLE INFO

Article history:

Received: December 10, 2025

Revised: December 25, 2025

Accepted: January 12, 2026

Available online: April 1, 2026

Keywords:

Deterrence

Deterrence principles

Social dimension of deterrence

Psychological dimension of deterrence

ABSTRACT

The research aims to provide an analytical reading of the evolution of deterrence principles through a socio-psychological approach. It is grounded in the hypothesis that deterrence can no longer be interpreted exclusively through the logic of balancing military capabilities; rather, it should be understood as an interactive process shaped within a social and political environment, with outcomes ultimately determined in the cognitive-perceptual domain of both adversaries and domestic audiences. The research further posits that the evolution of deterrence principles has been closely associated with the growing significance of non-material variables, such as legitimacy and societal cohesion in converting capability into credibility, and credibility into a constraining conviction that discourages hostile behavior. Thus, the research aims to refine the concept of deterrence and to identify the conditions for its effectiveness, particularly the clarity of objectives and red lines, the adversary's perception of capability and resolve, the presence of credibility, and the effectiveness of strategic communication. It also traces the transformations, classifications, and intellectual "waves" of deterrence thought. The analysis highlights that identity, legitimacy, cohesion, and mobilization constitute non-material deterrent resources that enhance resilience and support political will. At the same time, the psychological dimension explains the role of mental image, reputation, and misperception in the success or failure of deterrence, including the risks of miscalculation and unintended escalation. Methodologically, the research adopted a deductive approach supported by a descriptive-analytical method in presenting key concepts and unpacking the relationships among them, concluded that effective deterrence requires an integration of material power with non-material resources.

* Corresponding author.

E-mail address: maha.abdulkarim@copolicy.uobaghdad.edu.iq

DOI: 10.52839/0111-000-089-010

This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

